



**قرار المؤتمر الوطني العام  
رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٣م  
بتقرير بعض الأحكام الخاصة  
في شأن أمن مدينة بنغازي وضواحيها**

**بعد الاطلاع :-**

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 أغسطس 2011م وتعديلاته.
- وعلى النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها.
- وعلى القانون رقم (10) لسنة 1992م في شأن الأمن والشرطة.
- وعلى القانون رقم (7) لسنة 2012م في شأن إنشاء جهاز المخابرات الليبية وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (11) لسنة 2012م في شأن تحديد صلاحيات المستويات القيادية بالجيش الليبي.
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني في اجتماعه العادي السادس والثمانين المنعقد يوم الثلاثاء الموافق 2013/5/7م.

**صدر القرار الثاني :**

**المادة الأولى**

تشأ غرفة أمنية في مدينة بنغازي تسمى "الغرفة الأمنية المشتركة" بالمكونات المذكورة بالملحق رقم (1) للخطة الأمنية رقم 1/2013م لتؤمن مدينة بنغازي وضواحيها تعمل على حفظ واستتاب الأمن في المدينة بالتعاون مع الأجهزة الأمنية المعنية وتنسق الجهود بينها فور نفاذ هذا القرار ولها على وجه الخصوص ما يلي :-

- 1- تنفيذ التكليفات والمهام الصادرة عن وزارتي الدفاع والداخلية و اتخاذ كافة الإجراءات الفورية واللازمة لمواجهة أية أعمال تمس المدينة.
- 2- القبض على المطلوبين للعدالة بناءً على تكليف النيابة العامة.
- 3- اخلاء المدينة من الكثائب او التشكيلات الغير منضوية تحت وزارتي الدفاع أو الداخلية .
- 4- تطهير المدينة من الطواهر المسيئة والسلبية مثل بيع الأسلحة والخمور والمخدرات وغيرها.
- 5- دعم مراكز الشرطة في أداء مهامها و اختصاصاتها.
- 6- حماية الممتلكات العامة والخاصة و ازالة الاكتشاف والمباني المخالفة .
- 7- ضبط السيارات التي لا تحمل لوحات معدنية وإزالة المانع المعتم للرؤية بشكل فوري .

### المادة الثانية

تكون قيادة الغرفة برئاسة ضابط من رئاسة الأركان العامة للجيش الليبي وعضوية ضباط من وزارة الداخلية وجهاز المخابرات العامة وعدد من اعضاء سلاح الدروع والأمن الوقائي وعدد كاف من أفراد الجيش والشرطة وفقاً لما يقترحه رئيس الغرفة ويصدر بتنمية رئيس وأعضاء قيادة الغرفة قرار مشترك من وزيري الداخلية والدفاع .

### المادة الثالثة

على رئاسة الأركان العامة ووزارة الداخلية توفير المعدات والأسلحة والذخائر والأجهزة اللازمة لعمل الغرفة وجميع متطلبات إنهاء المهمة على الوجه المطلوب.

### المادة الرابعة

تكون تحت إمرة قيادة الغرفة المشتركة فرقه للإسناد تشكل وتجهز بمعرفة رئيس الغرفة وتتضم كل تعليماته المباشرة.



المؤتمر الوطني العام - ليبيا  
GENERAL NATIONAL CONGRESS - Libya

#### المادة الخامسة

على جميع الجهات المعنية العسكرية منها والمدنية وعلى وجه الخصوص تلك التي توجد مقراتها بالمدينة مساعدة الغرفة الأمنية ل القيام بمهامها على الوجه الأكمل والإلتزام بتعليماتها إذا دعت الحالة الأمنية إلى ذلك.

#### المادة السادسة

يعامل الشهداء والمصابون من منتسبي القوة المشتركة المحدثة بموجب هذا القرار أثناء تنفيذه وب المناسبة معاملة الجرحى وشهداء الواجب وفق التشريعات النافذة .

#### المادة السابعة

تمنح كافة الضمانات والتسهيلات الطبية لمنتسبي القوة المشتركة في حالة الإصابة أثناء العمل.

#### المادة الثامنة

يتولى النائب العام تكليف عدد كافٍ من أعضاء النيابة العامة للتحقيق في كافة ما يتم ضبطه أو الإبلاغ عنه من جرائم وإتخاذ الإجراءات القضائية اللازمة تنفيذاً لهذا القرار وتكلف وزارة العدل بإنجاز كل ما يلزم لإنجاز مهمة أعضاء النيابة تحقيقاً لمهامهم.

#### المادة التاسعة

يعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ صدوره ويلغى كل حكم يخالفه وعلى كل فيما يخصه تنفيذه .

الصادق  
**المؤتمر الوطني العام - ليبيا**



صدر في طرابلس  
١٤٣٤ / ٣ / ٢٠١٣  
العدد ١٥٣  
الطبعة الأولى